

## الوثيقة بين المنهج الفلسفي والمنهج التاريخي

إعداد: د. عبد الكريم بوصفصاف

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

جامعة منتوري. قسنطينة/ الجزائر

تعالج هذه المحاضرة النص المعرفي وفقا للمنهجين التاريخي والفلسفي ومميزات كل منهما في دراسة وتحليل النص أو الوثيقة؛ وهذان المنهجان يلتقيان أحيانا ويختلفان أحيانا أخرى في كيفية وطرق دراسة النص الفلسفي أو التاريخي.

### مفهوم المنهج:

تثير عبارة منهج جملة من الإبهامات والصعوبات المعرفية في طريق تحديد معناها لأول وهلة، غير أن هذا الغموض أو هذه الصعوبات الأولية لا تستطيع معنا من ضبط وتحديد أهم الملامح الرئيسية للمنهج، ويعرف المنهج بأنه: مجموعة من العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق مع إمكانية بيانها والتأكد من صحتها،<sup>(1)</sup> وهو الطريق المؤدى بصحيح النظر فيه إلى الهدف المطلوب.

أما بالمعنى العلمي فهو مجموعة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في ترتيب معين لبلوغ هدف محدد بل فهو الطريقة العلمية المخططة التي تقوم على أسس علمية خالصة، والمنهج يرادف برنامج العمل أو برنامج التعليم؛ فالبرنامج الدراسي مثلا يشمل المواد العلمية والتربوية وخطة تدريسها. ومنهج البحث (Méthodologie) فرع من المنطق يبحث في مناهج العلوم<sup>(2)</sup> وقد فرق أحد المفكرين<sup>(3)</sup> بين مستويين من المناهج وهما:

أولا: المستوى النظري وهدفه بلوغ الحقيقة.

وثانيهما: مستوى عملي يتحدد باعتباره مجموعة من الأساليب نتوخى الوصول بواسطتها إلى نتيجة عملية معينة، سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك.

وبناء على هذا التعريف فإن للمنهج صفة ذهنية أو نظرية وصفة عملية أو تطبيقية، وليس فقط الصفة الذهنية كما ترى مادلين غرافيتز (4).

أما الميزة الثانية التي تنتج عن هذا التمييز هو أن المنهج من الناحية النظرية يكون عاما وان خصوصيته ترتبط بمجال معرفي معين كالإقتصاد أو التاريخ... إلخ. كما يحدد المنهج كأسلوب للعمل العلمي، فهو (أسلوب منطقي ملازم لكل عملية تحليل ترتدى الطابع العلمي، هو أسلوب لكونه يجمع بين أكثر من عملية تتلاقى جميعها عند بلوغ هدف واحد، فالعمليات الجزئية تصبح مرتبة في إطار المنهج، ويقسم كل منها بدور جزئي يخدم الهدف الشامل للبحث) (5).

وانطلاقا من هذا التعريف فإن المنهج يتكون من جملة من القواعد والعمليات المرتبطة منطقيا والمشكلة لأسلوب منظم للعمل في إطار سلسلة من المبادئ تؤدي في مجملها ومن خلال ظروف معينة إلى هدف محدد وهو معرفة الحقيقة الموضوعية أو تغييرها، إذن فهو يسعى إما إلى إنتاج معرفة أو تغيير حقيقة معرفة من المعارف.

والمنهج لا يساعد فحسب على تنظيم أو فهم النتائج العلمية، بل فإنه يساعد على عمليات البحث ذاته من الخطوة الأولى حتى عرض النتائج المحصل عليها، ويتصل المنهج إتصالا مباشرا بمختلف الميادين المعرفية كالمجال الطبيعي، الاجتماعي والفلسفي والتاريخي ونحو ذلك وهو يختلف عن تقنيات البحث (Les Techniques de recherches)؛ ذلك أن تقنيات البحث تابعة للموضوع المدروس مباشرة، بينما المنهج هو توجه عام، ومن هنا فإن تقنيات البحث هي (مجموعة من الخطط لعلم من العلوم أو لفن من الفنون) (6)، وهي ترتبط فقط بالأمور التطبيقية، في حين أن المنهج يتصل بالنظري، لذا نستطيع القول أن كل منهج يعتمد على جملة من التقنيات والقواعد، علما أن القاعدة تحدد عملية واحدة، بينما المنهج هو مجموعة من القواعد أو نظام من القواعد (7).

وفي مقدمة هذه المحاضرة يمكننا طرح الأسئلة الآتية: هل للفلسفة والتاريخ منهج خاص بكل واحد منهما أم لهما مناهج متعددة ومختلفة؟ وهل إن هذه المناهج هي محل إتفاق بين المنتميين إلى الفلسفة والمنتميين للتاريخ؟ ثم هل أن الفلسفة والتاريخ لهما صفة علمية؟ ثم ما هي العلاقة بين منهج الفلسفة ومنهج التاريخ؟ وهل

أن المنهج الفلسفي يلزم التاريخ باعتماده وهل ان منهج التاريخ يلزم الفلسفة بالاستفادة منه؟

يمكننا أن نقرر من البداية أنه ليس للفلسفة ولا للتاريخ منهج واحد، وإنما هناك مناهج متعددة لكل منهما، فللفلسفة مثلا مناهج كثيرة بعضها واضح ومستقل عن نظريات الفلاسفة وبعضها مختلط بنظريات بعضهم أمثال: فلسفة القديس أوغستين وانسلم وكونت وهيغل وبرغسون وسارتر وغيرهم.

ومن أبرز المناهج المستقلة عن المذاهب والفلسفات الخاصة:

1- المنهج الفرضي.

2- المنهج التمثيلي.

3- منهج الشك واليقين.

4- منهج الظواهر.

5- منهج التحليل المعاصر.

غير أننا لن نتعرض بالدرس والتحليل إلى هذه المناهج كلها، وإنما سنقتصر على مميزات المنهج الفلسفي عموماً في معالجة النص.

وقبل التطرق إلى تفاصيل الموضوع، يمكن طرح السؤال الآتي: هل الفلسفة علم؟ إن هذه الاشكالية ناقشها الكثير من الفلاسفة المنظرين والمنشغلين بالفلسفة على حدّ سواء وقد أقرّ بعضهم صفة العلمية للفلسفة ونفاها البعض الآخر.

ويبدو أن قول القائلين بأن الفلسفة ليست علماً كان ناتجاً عن سوء فهم معنى الفلسفة، وحصر صفة العلم في العلوم الطبيعية أو الرياضية وهذا التصور هو في الواقع تصور قاصر لمفهوم العلم (8).

وإذا كان البعض يرى أن العلم يقوم على ثلاثة مقومات أساسية هي موضوعات بحث محددة تميزه عن العلوم الأخرى، ومنهج محدد يتفق عليه كل المنشغلين به، ونتائج مثمرة حيث يبدأ الباحث عمله من حيث انتهى سلفه. فإذا اعتبرنا أن هذه هي مقومات العلم يمكننا أن نبحث فيما إذا كان للفلسفة موضوعات محددة ومنهج محدد ونتائج مثمرة حقاً، فإن توفرت فيها هذه العناصر الثلاثة استحققت شرف العلم، وإذا لم

تتوافر فلا يمكن أن تنال صفة العلمية .

إن هذا السؤال المثار حول مدى علمية الفلسفة قد سبق طرحه من قبل عدد من الفلاسفة وأهمهم: «ديكارت»، «كانت»، «هوسرل»، «رسل»، ويرى ديكارت مثلاً أن سبب تضارب النتائج التي يتوصل إليها مختلف الفلاسفة حول موضوع واحد يعود إلى تخبط في المنهج فاقترح منهجاً، روحه «بداية الرياضيات» وبقينه «نتائجها»، وهو يسعى إلى أن يكون عليه إجماع من قبل الفلاسفة .

أما أوغست كونت، فإنه لم يقتنع بمنهج ديكارت ورأى أن الفلسفة لازالت تفتقر إلى منهج واضح، بل ذهب إلى القول بأن موضوعاتها لم تتميز بعد .

وأما «هوسرل» فقد رأى أن الفلسفة لا ينقصها تحديد موضوعاتها وإنما ينقصها تحديد منهجها فوضع منهجاً يدعو فيه إلى ضرورة التخلص من أى اعتقاد أو فرض سابق أو تحيز خاص مهما كان راسخاً .

أما «رسل» فإذا كان لا يعترض على ما وصل إليه «هوسرل»، فإنه يعتقد ان التخلص التام من الفروض والتحيزات الراسخة أمر غير ممكن، وذهب إلى القول بأن الفلسفة يمكن أن تكون علماً وأن تتقدم إذا قسمنا مشكلاتها إلى أجزاء وعالجنا كل واحدة منها على حدة بهدوء وحرصاً .

أما التاريخ فقد اختلف العلماء من فلاسفة ومؤرخين حول صفته العلمية، فهناك من يرى أن التاريخ ليس علماً أمثال: «جوزيف هورس»،<sup>(9)</sup> (Joseph Hours)، الذى يقول: «أن بين التاريخ والعلوم فارقاً أساسياً يباعد بينهما حتى المعارضة، فالعلم يبحث فى الحوادث الملحوظة عن المشابهات التى تظهر ويكشف عن العناصر المشتركة فى الوقائع، حيث يتعرفها فى حقيقتها، فيبحث بعد ذلك عن أسباب تكرار هذه الملامح تكراراً متشابهاً فى وسط ظروف مختلفة جداً، فيصوغ لهذا النتائج احتمالات تثبت حقيقتها فيما بعد بالاستدلال العقلى أو بالإختبار، وهكذا ينتهى العلم إلى إثباتات تقرب ميزة عامة أو قوانين وتجتهد فى تنسيقها فى نظام...» .

ويضيف صاحب هذا الرأى قائلاً: «أما التاريخ فعلى العكس لأنه لا يرتبط بالوقائع التى يضع لها حدوداً، إلا بحكم ما هو موحد بينها»،<sup>(10)</sup> .

هذا وقد ختم هورس، رأيه قائلا: «بلا ريب، أن التاريخ يبحث عن الأسباب التي كانت وراء تتابعها ويجتهد في جعلها مترابطة متسلسلة، يعنى يبحث للوصول إلى تفسير يرضى عنه العقل، ولكن صفة العلم تبقى غير متوفرة على حقيقتها» (11).

أما د.ج. هيرنشو، فقد اجاب عن سؤال حول هذا الموضوع نفسه: هل التاريخ علم؟ مستشهدا على ما ذهب إليه بجملة من أقوال العلماء والفلاسفة والأدباء، فأورد رأى «د.ج.ب. بيورى» (G.B.Biory) (1861-1927) (\*) الذى قال (12): «التاريخ علم لا أقل ولا أكثر، ويذهب د.ج. هيرنشو» (13) إلى القول: أن الفلاسفة الطبيعيين انبروا من ناحية ليثبتوا أن التاريخ دون العلم بكثير فى حين انبرى رجال الأدب ليثبتوا أن التاريخ فوق العلم بكثير، ويذهب رجال الأدب فى آرائهم إلى أن التاريخ سواء كان علما أم غير علم فهو لا ريب فن من الفنون. وجملة القول أن التاريخ علم وفن وأدب ولكنه ليس علما كالفلك، الذى هو علم معاينة مباشرة، ولا كالكيمياء علم تجرية واختبار. ولكنه علم نقد وتحقيق وشرح تعليق، وله ثلاث مراحل أساسية وهى:

أولا: مرحلة تجميع الوثائق والمادة الخبرية.

ثانيا: مرحلة النقد.

ثالثا: مرحلة التأويل، أى التحرير والتحليل والبناء.

**ظهور المناهج:**

يعود ظهور جل المناهج العلمية، بما فيها المناهج التاريخية والفلسفية إلى العصر اليونانى، وأعنى بالمنهج؛ الطريقة التى يتبعها كل مؤرخ أو فيلسوف أو باحث فى علوم أخرى كما سلف شرحه فى هذا المقال.

ففيما يتصل بنشوء علم التاريخ أو المنهج التاريخى عند الإغريق فيعود إلى القرن السادس قبل الميلاد عندما بدأ اليونانيون يؤرخون للأحداث الجسام والتطورات الهامة فى بلادهم، فأرخوا مثلا لتطور البشرية، وتطور المدن والأقاليم. وقد اعتمدت هذه الحركة التاريخية على نقد الكتابات القديمة وتصحيحها، بل والشك فى صحتها، ومن المؤرخين الذين اعتمدوا هذا المنهج النقدى الجديد «كزونوفان» و«ستيغوروس»، اللذان انتقدا أعمال «هوميروس»، لأسباب تاريخية ودينية.

ومن أبرز العوامل التي أدت إلى نشوء الكتابة التاريخية عند اليونان، الظروف السياسية والعسكرية التي ألمت ببلادهم على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفي مقدمة هذه الظروف الحروب بين الفرس واليونان في النصف الثاني من القرن السادس قبل الميلاد، وهي الحروب التي كانت سببا هاما لكتابة تاريخ اليونان والفرس وبلاد الشرق الأدنى القديم على العموم.

وتقترن البداية التاريخية في بلاد اليونان بظهور المؤرخ الجغرافي «هيكاتايوس»، الذي كان جغرافيا ورحالة ومؤرخا ونافدا وكاتباً في النثر وليس في الشعر. فهو الذي استطاع أن يخرج الكتابة التاريخية من التعقيدات الشعرية المنظومة إلى الأسلوب النثري، الذي كان شرطاً رئيساً لنشوء علم التاريخ (14).

ويعد «هيرودوت» في القرن الخامس قبل الميلاد أول من بحث التاريخ "Historia" أي أول من حقق فيه بعد أن كان من قبل مجرد تدوين للأخبار. ويتضح المنهج في أعمال «هيرودوت» من خلال الموضوعية التي كتب بها عن الشعوب القديمة والمعاصرة لليونان، حين وصف أعمالها العظيمة الرائعة على غرار أعمال اليونانيين ولم يتحامل عليهم ولم يكن منحازاً لشعوره اليوناني أو لعنصريته بالرغم من صراعها الطويل مع الأمة الاغريقية، وكان منهج «هيرودوت» يقوم على النقد والتمحيص ونكران الكهانة ونقل الحوادث عن عدد من المصادر المكتوبة أو نقلا عن الشهادات الحية، أي الأشخاص بتفاصيلها دون أن يؤيد واحدة منها دون الأخرى، ويترك القارئ التمييز بين الصحيح والمزيف، ولكي لا يؤثر على قارئه فهو لم يصدر حكمه الشخصي بترجيح رواية على رواية.

وقد استطاع «هيرودوت» بواسطة النقاش والتحليل أن ينقل القارئ من الرأي إلى العلم اليقيني وهو بذلك تمكن من الوصول إلى المعرفة الحقيقية إلى حد بعيد، ولم يكتف «هيرودوت» بتدوين الأحداث التاريخية من المصادر المكتوبة ومن شهادات المعاصرين وإنما كان لا يكتفى بالتدوين بل يناقش ويحاور شهود العيان حول معلوماتهم التي رووها له.

ورأى «هيرودوت» أن التاريخ هو دراسة اجتماعية تتميز عن دراسة الأساطير أو أساطير الحكومات الإلهية وأن هدفه إبراز الجانب العقلي الذي يسيطر على نشاط

الإنسان<sup>(15)</sup>. وقد تطور المنهج التاريخي عند الرومان وعند المسلمين خاصة، حتى أصبح منهجا مستقلا بذاته.

لقد ظهر مصطلح التاريخ كعلم عند العرب المسلمين في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وهو مصطلح عربي أصيل، وإن كانت الشعوب القديمة قد استخدمت لفظا مماثلا له<sup>(16)</sup>. وتاريخ مصدر من أرخ بلفظة قيس، وهذا اللفظ شائع عند العرب أو (ورخ) بلفظة تميم، ومنهم من يرى أن لفظ «تاريخ» تعريب لكلمة «ماه روز» الفارسية التي تعنى حساب الشهور والأيام أو التوقيت حسب القمر<sup>(17)</sup>. غير أن رأياً آخر يذكر أن كلمة تاريخ وردت في بردية في زمن الخليفة «عمر بن الخطاب» يرجع تاريخها إلى عام 22 هجري، مما يشير إلى أن اللفظ كان متداولاً في تلك الفترة.

والحق أن كلمة تاريخ تحمل في الفكر العربي الأول بعض المعاني المنهجية

منها:

- 1- تاريخ الأعلام والرجال.
- 2- عملية التدوين التاريخي أو التأريخ ووصف التطور وتحليله.
- 3- سير الزمن والأحداث والتطور التاريخي.
- 4- علم التأريخ والمعرفة به.
- 5- تحديد وقت الحادثة باليوم والشهر والسنة.

ومن الجدير بالذكر أن كلمة تاريخ قد بدأت في صدر الإسلام تعنى التقويم والتوقيت ثم أصبحت تعنى تسجيل الأحداث على أساس الزمن وتحمل اسم الأخبار، ثم بدأت كلمة تاريخ تحل تباعاً في الكتابة التدوينية العربية، لا سيما في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجري.

والحق أن التاريخ لم يكن دخيلاً على الحضارة الإسلامية، بل هو في باطن بنائها ذلك أن قصص الأولين أنبياء وأقواماً شكلت زادا متيناً في القرآن الكريم، وجاءت تبياناً لفكرة التوحيد الديني الحنيف في مساره من موسى مروراً بالمسيح إلى الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم -، كما أن حمل الإسلام ونشره في أرجاء المعمورة من قبل أقوام عرب كانت لهم ثقافتهم قبل الإسلام ونظرتهم إلى أنفسهم وماضيهم والوجود، ومن ضمن هذه الثقافة التي كانت غير مكتوبة في معظمها كانت

قصص الأيام، وهى عبارة عن مروريات شفاهية تناقلها الأفراد من جيل إلى جيل بصورة جماعية وقبالية تحكى أخبارا وأحداثا مغلقة طبعاً بالمخيال الشعبى .

ولقد جاء التاريخ الإسلامى تأريخاً لأخبار فى البداية أو كتباً تاريخية منجمعة فيما بعد جاء على شئ من المنهجية والدقة نسبة إلى ذلك العصر تخطت الكتابات الأسطورية الكاملة متبعة أسلوباً معيناً فى الصياغة والتركيب والبناء .

### تحليل النص المعرفى بين المنهجين :

يتميز المنهج التاريخى فى دراسة الوثيقة باعتماده على مصادر وعلوم ومعارف متنوعة فى موضوع التحقيق وفى غيره من الموضوعات المساعدة، أما المنهج الفلسفى فإنه يعتمد فى قراءة النصوص الفلسفية وتحليلها على استحضر تاريخ الفلسفة، وهو فى هذا يناظر أو يماثل المنهج التاريخى . وبينما يحتاج المنهج التاريخى فى تحقيق النص إلى الاطلاع الواسع على فهارس الكتب والمخطوطات والدوريات، يحتاج الفيلسوف أيضاً فى تحليل النص الفلسفى إلى توفير بعض الشروط الموضوعية كالمكتبة الفلسفية والاتصال بالمصادر الأساسية وتعلم اللغات القديمة والحديثة وهو لا يختلف فى هذا المجال عن منهج التاريخ .

فى المنهج التاريخى يحتاج الباحث إلى اعتماد أساليب وقواعد معينة للتحقق من صحة النصوص المحددة للدراسة ومن هذه الأساليب أو القواعد: التأكد والتحقيق من التاريخ الذى صدر فيه النص المعنى بالدراسة أو الذى كتب فيه النص المعرفى موضوع الدراسة، وهذا التحقق بدوره يتطلب معرفة بعض الأساليب والألفاظ التى كانت تكتب بها عادة افتتاحيات المراسلات الرسمية وخرائمتها ومعرفة الألقاب التى كانت تطلق على الملوك والسلاطين والأمراء والقضاة والحكام عموماً فى فترات تاريخية معينة، وهى ذات مغزى تاريخى هام، لأنها تفيد الدارس فى معرفة ما يتوخاه فى هذا المجال . علاوة على ذلك فإن دراسة أسماء المدن والقرى والبلدان لها فوائد تاريخية هامة ينبغى على المحقق أن يلم بها أولاً وقبل كل شئ سواء تغيرت أسماؤها أو لم تتغير .

أما دراسة النص الفلسفى فإنها تتطلب إعادة تفكيره من جديد، لأن القراءة الفلسفية للنص تعتبر تفكيراً للنص ذاته .

أن المنهج التاريخي يفرض على المحقق للنص أن يتأكد من كاتب الوثيقة فيما إذا كان بالفعل قد عاش في فترة كتابة هذا النص. وبإمكان المحقق معرفة المؤلف وزمن حياته من خلال بعض العبارات التي كان يستخدمها النساخ كقولهم مثلا عن كاتب النص: «رحمه الله، أو «غفر الله له». وإذا حيا فإن الناسخ يستخدم عبارة «أمد الله عمره وأمده بالقوة». ونحو ذلك من العبارات المفيدة في هذا السياق، وفي هذه العبارات إشارات واضحة إلى أن الناسخ كان ينسخ في زمن كان المؤلف فيه قد مات أو لا يزال حيا.

وإذا كان الفيلسوف يداوم على استعمال بطاقة القراءة وتجديد اللغة الفلسفية، فإن على المؤرخ البحث في تاريخ كاتب النص من خلال الكتب الخاصة بالأعلام والشخصيات المختلفة ومن خلال تاريخ كتابة الوثيقة ونسخها.

وفي المنهج الفلسفي فإن شرح النص لا يتطلب إعادة كتابته وتقطيعه من جديد وإنما يتطلب التعليق عليه، لأن معنى النص من النص دائما، وليس في خارجه، ومن هنا يجب اعتماد القاعدة القائلة: «أن النص دائما على حق حتى يتجلى ويظهر معناه».

أما في المنهج التاريخي، فإن المؤرخ مطالب بدراسة نوع الورق ونوع الحبر المستخدم ولونه والخط الذي كتب به النص، باعتبار أن أنواع الورق والحبر والخطوط دلائل حسية هامة على الفترة التي كتبت فيها النص، إضافة إلى التأكد مما إذا كان هذا النص أصلي أم نسخة عنه؟ وهل هو على حاله الأول أم أنه نص مرمم؟

كما يلزم المحقق في النص التاريخي أن يتأكد كذلك من وضع الأختام والتواقيع في حال وجودها على وجه الوثيقة ومقارنتها بأختام وتواقيع أخرى عرفت في الفترة التاريخية ذاتها. وفي هذا السياق فإن للاختام دارسين متخصصين يعرفون باسم «دارسي الأختام»، على غرار خبراء الخطوط.

تتم عملية شرح النص الفلسفي بجملة من القواعد أهمها: تبيان موضوع النص أو تحديده، إبراز الإشكالية أو الأطروحة، إظهار المراحل الأساسية للنص.

المنهج التاريخي ينبغي على محقق النص أن يقارن النص بنص آخر للكاتب نفسه قد يوجد في أماكن أخرى بخطه أو بخط غيره.

أما المنهج الفلسفي فإنه يستلزم اتباع الخطوات المتتالية لاستخراج المفاهيم والمصطلحات الفلسفية الهامة، وشرحها كما هي موجودة في سياق النص واعتماد الحجة دائما.

أما في المنهج التاريخي فينبغي على المؤرخ استعمال المقارنة لتقييم مدى أصالة النص أو عدم أصالته مثل التحليل الكيميائي والطبيعي للمادة التي كتب عليها، ويمكن للمؤرخ أن يحدد تاريخ صدور النص بمعرفة مكان وزمان صناعة الورق مثل: الحبر المستخدم فضلا عن طريقة الإخراج وشكل الحروف والطباعة وحجمها.

وقد أصبح الباحثون المحدثون في التاريخ مثلا يستعملون في تحقيق النصوص وسائل تكنولوجية معاصرة مثل: المختبرات الكيميائية والعدسات المكبرة والميكروسكوب والكاميرا وطريقة الأشعة فوق البنفسجية والتصوير بالفروسنت ونحو ذلك من الوسائل والأدوات الحديثة التي تحدد صحة أو زيف النصوص المدونة من قبل.

أما العملية الثانية التي يعمد إليها المؤرخ بعد الإلمام بنص الوثيقة فهي التعريف بمؤلف أو منشئ النص، ولادته، وفاته، عائلته، أساتذته، أو شيوخه، مؤلفاته الأخرى، العصر الذي كان يعيش فيه، المناصب التي تولاها ودوره في الحياة الثقافية والاجتماعية، ذكر اسم الناشر وتاريخ النسخ.

أما في المنهج الفلسفي فإن الفيلسوف، قد لا يحتاج إلى معرفة تاريخ صاحب النص أو النظرية الفلسفية التي يدرسها، لأن النص الفلسفي لا يعبر في غالب الأحيان عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها الفيلسوف، لأن الفيلسوف يتعامل مع العقل أو الفكر مباشرة لكتابة نص فلسفي، بينما المؤرخ يتعامل مع أحداث المجتمع البشري وأفعال الناس في كل المجالات الحياتية.

وخلاصة القول أن طرق دراسة النص المعرفي تتلاقى بين المنهجين التاريخي والفلسفي أحيانا وتختلف بينهما أحيانا أخرى، حسب هدف كل محقق أو دارس. فإذا كان المؤرخ يبحث عن مدى صحة نسبة النص إلى منشئه، فإن الفيلسوف قد لا يهتم صاحب النص بقدر ما تهتمه الفكرة أو النظرية التي يحتويها هذا النص أو ذلك. ومن هنا فإن التوافق أو التعارض بين المنهجين يكون دائما بحسب النتيجة التي يتوخاها كل منهما.

## بيبليوغرافية المحاضرة

(1) Madeline Grawitz: "Méthode des Sciences Sociales Sociales, (1) ED, Dalloz, 5 édition: 1981, P. 348.

(2) عبد المنعم الحفنى: «المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة»، ط3، مكتبة مدبولي، 6 ميدان طلعت حرب، القاهرة: 2000، ص 845.

(3) ناصيف نصار: «ندوة حول المنهج»، مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد خاص (9)، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان: 1981.

(4) Madeline Grawitz: Op. Cit, P. 348.

(5) فريدريك معتوف: منهجية العلوم الاجتماعية العرب وفي الغرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985، ص 6.

(6) ناصيف نصار وآخرون: مجلة الفكر العربي المعاصر، ندوة حول الفكر العربي ومشكلة المنهج، عدد ممتاز (9)، مركز الإنماء القومي، بيروت - لبنان: 1981، ص 183.

(7) بغورة الزواوي: المنهج البنوي، بحث في الأصول والمبادئ والتطبيقات، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر: 2002، ص 88-91.

(8) الدكتور محمود زيدان: مناهج البحث الفلسفي، جامعة بيروت العربية، ط1974، ص 5.

(9) جوزيف هورس: قيمة التاريخ، تعريب نسيم نصر، ط2، منشورات عويدات، بيروت - باريس: 1982، ص 61.

(10) المكان نفسه.

(11) المصدر نفسه، ص 62.

(\* من أشهر مؤرخي إنجلترا في الربع الثاني من القرن العشرين.

(12) ج.ب. بيرو: علم التاريخ، تعريب لجنة ترجمة دائرة المعارف الاسلامية (ابراهيم

خورشيد - د. عبد الحميد يونس وحسن عثمان)، كتب دائرة المعارف الاسلامية، دار

الكتاب اللبناني بيروت: 1982، ص 62.

- (13) هيرنشوج: علم التاريخ، تعريب وتعليق عبد الحميد عبادي، دار الحدائق، بيروت - لبنان: 1982، ص. 62.
- (14) محمود زيدان: المرجع السابق، ص 122.
- (15) نفس المرجع، ص 30.
- (16) حسان حلاق: مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 297.
- (17) السخاوي: الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ناقص معلومات الكتاب، ص 6.